

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تدقيقُ أوسُمُ إلى التَّحْقِيقِ حولِ حَقِيقَةِ الْإِرَادَةِ

و نؤكّداليوم على تحقيقنا بأن تجزئه الإرادة إلى التكوينية و التشريعية ليست تجزئه حقيقة، إذ إنّا وفقاً للمحقق الاصفهاني و السيد الطباطبائي نعتقد بأن الإرادة التشريعية تعدّ وضعاً اعتبارياً و مسامحياً و قد عبر المحقق بأن: لا بأس به، فإنّ حقيقة الإرادة تتحدد على الأمور التكوينية لنفس المربي و الامر بحيث يستحيل أن تتعلق إرادة الامر بفعل المربي بل كلّ امرء يريده مطلوب نفسه تكوينياً فيتهيّج ناهضاً إلى مطلبّه، وهذه ركيزة وجданية، إذن فلا علاقة ما بين إرادة الامر تكويناً و فعل الفاعل لإرادة نفسه، فكلّا هما مُنفكان تماماً، بل سيلازم أن يقع الفعل الواحد متعلقاً لإرادتين التكوينية - من قبل نفس الفاعل- و التشريعية - من قبل الامر- و هو عمل لاغ بالتأكيد إذ الفعل لا يصدر وجданاً و عقلاً إلا من قبل إرادة فاعله فحسب فإرادته هي العلة التامة لتنفيذ العمل فلا أرضية لحدوث إرادتين على فعلٍ فارد، بينما المشهور قد أصرّ على إمكانية تعلق الإرادة التشريعية للمولى بفعل الغير ولكنه مستحيل وفقاً لتلك البرهنة.

فنظراً لتكل الاستحاله الحصينه قد أمعنا النظر في أوامر الشارع الإنسانيه فوجدنا حقيقتها هو الإعلان بوجود الأحكام الدينية ونفس الإنماء عن ملوكات الصلاح و الفساد - إزاماً و ترخيصاً . بالمعنى المطابقي بحيث تُعد جوهرة الإنماء هو الإخبار بالدلالة المطابقية إلا أن هذا الإخبار قد صيغ صياغة إنسانية فحسب، و كل هذه النتائج المستجدة حول وحدانية الإرادة قد نبعت نظراً لتكل الاستحاله.

و على هذا المِنْوَال، إنّ حصر الإرادة على التكوينية يُعدّ من أبرز البراهين على اختيار العباد إذ كافية الأفعال البارزة عن الإنسان قد تقوّمت بالإرادة التكوينية قبل إنجاز العمل فلو أراد الإنسان أن يمثّل لتحتم عليه بدايةً أن ينوي و يريد ذاك الفعل ثم ينفّذه فإذاً لابد له من قوّةٍ تكوينية في جوف نفسه لكي يمثّل، وقد تلقى الإنسان هذه الطاقة الخارجية من الله تعالى، ولهذا قد صرّح المحقق الاصفهاني و السيد الطباطبائي بأنّ الفعل الاختياري لا يصدر إلا عن الإرادة التكوينية مما يعني أنّ هناك ترابطًا ما بين الإرادة و الفعل الاختياري، وأما الفعل التشريعي نظيرٌ: إن الصلاة تنهى عن الفحشاء و المنكر. فقد أثبأ الشارع عن إحدى مصالحها الخارجية، لا أنه قد أراد فعل الغير - المكلف.

و حيث قد أكدنا بأنَّ كافية قوالبِ الإنسائيات تُعدُّ في الحقيقة إخباراً إجمالياً عن وجود ملاك لدى المُنشأ المولوي، وبالتالي ستَعملُ أصالاتُ الإطلاق والعموم والظهور وكذا عملياتُ التخصيص والتقييد والحكومة و... على تلك القوالبِ الإنسائية باعتبارها كلاماً للشارع إلا أنَّ مثالها ستُؤْتَى إلى الإعلام بالأوامر والنواهي، ولكنَّا سنتعامل معها معاملةً لإنشاءِ مسامحةً لورودها في هذه القوالب.

وأما الإجابة عن الرواية السالفة: بأنّ الله إرادتين ومشيئتين: إرادة حتم - تكوي니ّ - وإرادة عزم - تشريعيّ - فهي أن الإمام عليه السلام قد أجاب وفقاً لمستوى شعور السائل لكي يستوعب بأنّ الله قد أراد من الصلاة وطلب من الصيام ... وإنما فلو تعليق إرادة الأمر بإرادة الفاعل لاستبعاد الاستحالة المزبورة، ودعماً لمُتجهنا إنّ تعريف الشيخ الأخوند للإرادة التشريعية بأنها: العلم

بالمصلحة في فعل المكلف. يُعد تأييداً لمقالٍتنا بأنّ الإنشاء الشرعي سُنْخُ الإخبار عن الملّاكات حقيقةً.

وأما تعريف الإرادة:

1. فـإِمَّا أَنْ تَعْتَقِدَ بِاشْتِراكِهَا الْلُّفْظِيِّ بِحِيثُ تُفَسِّرُ الْإِرَادَةُ بِتَعْرِيفِيْنِ مِنْفَكِيْنِ: تَعْرِيفٌ يَنْطَبِقُ عَلَى الْإِرَادَةِ التَّكَوينِيَّةِ فَحَسْبٌ وَ تَعْرِيفٌ يَنْطَبِقُ عَلَى الْإِرَادَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ فَحَسْبٌ، بَيْنَمَا قَدْ سَجَّلْنَا مَجَازِيَّةَ اسْتِعْمَالِ الْإِرَادَةِ فِي التَّشْرِيعِيَّاتِ، فَيَظْلِمُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ الْوَحِيدِ بِلَا اشْتِراكٍ هِيَ الْإِرَادَةُ التَّكَوينِيَّةُ فَحَسْبٌ.

2. وَ إِمَّا أَنْ نَحْسِبَهَا مَعْنَى جَامِعاً مَا بَيْنَ الشَّقَيْنِ، بِحِيثُ إِنَّ الْإِرَادَةَ الْإِلَهِيَّةَ بِمَعْنَى الْعِلْمِ بِالنَّظَامِ الْأَتْمَمِ تُعَدُّ إِرَادَةً تَكَوينِيَّةً وَ لَكِنَّ الْإِرَادَةَ الْإِلَهِيَّةَ وَفَقَاءً لِفَعْلِ الْمَكْلَفِ تُعَدُّ إِرَادَةً تَشْرِيعِيَّةً - كَمَا اعْتَقَدَهُ الْمُحْقِقُ الْأَصْفَهَانِيُّ - إِلَّا أَنَّ الْوَاقِعَ لِيُسَكِّنَ كُلُّ ذَلِكَ، إِذَ الْمَرَادُ لَا يَتَخَلَّفُ أَسَاسًا عَنِ الْإِرَادَةِ - بِشَقِّيْهَا - وَلَهُذَا لَا يُجْدِي هَذَا التَّقْسِيمُ نَفْعًا إِذَ لَا يَخْتَلِفُ الْحَالُ بِأَنَّ تُفَسِّرُ الْإِرَادَةَ بِفَعْلِ الْمَكْلَفِ أَمْ بِالْعِلْمِ بِالنَّظَامِ الْأَتْمَمِ إِنَّ الْمَرَادُ لَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الْإِرَادَةِ إِطْلَاقًا، بَيْنَمَا الْمَشْهُورُ قَدْ تَسَلَّمَ بِجُودِ الْإِرَادَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ ثُمَّ تَوَرَّطُوا فِي تَخْلِفِ الْمَرَادِ عَنِ الْإِرَادَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ فَأَطْبَنُوا النَّقَاشَاتِ حَوْلَهَا، بَيْنَمَا لَوْ لَاحَظُوا الْبَرْهَانَ عَلَى اسْتِحَالَةِ التَّخْلِفِ لَانْطَبَقَ هَذَا الْبَرْهَانُ عَلَى كَافَةِ الْإِرَادَاتِ بِلَا تَفْكِيكٍ بَيْنِ التَّشْرِيعِيَّةِ وَ التَّكَوينِيَّةِ نَهَايَاً.

فِي الْتَالِي قدْ تسامَحَنَا فِي إِطْلَاقِ الْإِرَادَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْبَعْثِ بِدَاعِيِ الْأَبْنَاعِ فَإِنَّ الشَّارِعَ قدْ صَاغَ إِخْبَارَهُ عَنِ الْمَلَّاكَاتِ بِصِيَاغَةِ إِنْشَائِيَّةٍ كَيْ يَنْبَعِثَ الْمَكْلَفُ لِيُسَكِّنَ إِلَّا، وَ مُشَيَا عَلَى هَذَا الْإِتَّجَاهِ سُوفَ تُفَسِّرُ الْآيَةُ التَّالِيَّةُ: مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرْجٍ وَ لَكُمْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرُكُمْ وَ لِيُتُمْ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشَكَّرُونَ.[1] إِذَنْ فِي إِرَادَتِهِ التَّكَوينِيَّةِ قَدْ تَعْلَقَتْ بِالْأَمْرِ وَ النَّهْيِ كَيْ يَصُلِّ الْمَكْلَفُ إِلَى الْمَلَّاكَاتِ الْمَخْزُونَةِ، ثُمَّ نَظَرًا إِلَى قَالِبِهَا إِنْشَائِيَّ قَدْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ الْعُرْفُ مَسَامِحَةً لِفَظَةَ "الْإِرَادَةُ التَّشْرِيعِيَّةُ" إِلَّا أَنَّ رُوحَ إِنْشَاءِهِ هُوَ إِخْبَارٌ مَطَابِقِيًّا.

وَ أَمَّا تَعْرِيفُنَا بِدَأِيَّةِ بَحْثِ إِنْشَائِيَّاتِ بِأَنَّ إِنْشَاءَهُ هُوَ إِيجَادُ الْمَعْنَى بِالْلُّفْظِ، فَقَدْ لَاحَظَنَا نَقْطَةَ الْمَوْلُوِيَّةِ مِنَ الْعَالِيِّ إِلَى الدَّانِيِّ وَ صَوْلًا إِلَى حُدُودِ حُقُوقِ الْطَّاعَةِ الْإِلَهِيَّةِ لِيُسَكِّنَ إِلَّا، ثُمَّ بِبَرْكَةِ إِصْدَارِهِ هَذَا الْأَمْرِ إِنْشَائِيًّا قَدْ تَكُونَ مَوْضِعُ حُكْمِ الْعُقْلِ بِالْإِمْتَالِ.

وَ حَشْرًا لِكَافِيَّهِ هَذِهِ الْبَيَانَاتِ قَدْ أَنْجَلَتْ عِبَارَةُ الْمَحْقِقِيْنِ: الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ أَلْطَافُ فِي الْأَحْكَامِ الْعُقْلِيَّةِ. إِذَ الشَّارِعُ قدْ هَيَّأَ الْمَوْضِعَ لِلْطَّاعَةِ فَاقْتَطَفَهَا الْعُقْلُ بِكُلِّ طَرَافَةٍ وَ ظَرَافَةٍ لَكِيْ يَمْتَثِلُ.[2]

[1] سورة المائدة، الآية 6.

[2] أولاً: كَيْفَ يَعْتَقِدُ الْأَسْتَاذُ بِأَنَّ لَا طَلَبٌ وَ لَا إِرَادَةً لِلَّهِ تَجَاهُ فَعْلِ الغَيْرِ، إِذَ عَلَى أَيَّةِ حَالٍ فَإِنَّ الْإِرَادَةَ مُسْبِوَقَةٌ بِعَنْصَرٍ مُحَدَّدٍ كَالْشَّوْقِ وَ الْإِبْتَاهِيِّ فَكَمَا أَنَّ الْإِرَادَةَ الْإِلَهِيَّةَ مُسْبِوَقَةٌ بِالْشَّوْقِ وَ الْمَلَكِ وَ فَقَاءً لِتَصْرِيفِ الْمَحْقِقِ الْأَصْفَهَانِيِّ فَكَذِلِكَ إِرَادَةُ الْفَاعِلِ - الْمَكْلَفِ - حِيثُ إِنَّهُ مُسْبِوَقَ بِالْبَعْثِ الْإِلَهِيِّ أَيْضًا بِالْأَمْرِ التَّشْرِيعِيِّ لَا أَنَّهُ لَا إِرَادَةُ تَشْرِيعِيَّةٍ لِلَّهِ سَبَّاجَهُ، وَ أَمَّا إِنْشَائِيَّاتِ تُبَلِّغاً وَ تَبَرِّعُ عَنِ الْمَلَّاكَاتِ فَقَدْ تَوَصَّلَنَا إِلَيْهِ بِالدَّالِلَةِ التَّزَامِيَّةِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَمِ، وَ لَا يُنَكِّرُ أَصْوَلِيَّةِ بِأَنَّ إِنْشَائِيَّاتِ فَارِغَةٌ عَنِ الْمَلَّاكَاتِ بِلِ الْمَعْتَزَلَةِ وَ إِيمَامِيَّةِ تَعْرِفُ بِاسْتِكْشافِ الْمَلَّاكَاتِ بِبَرْكَةِ الْأَمْرِ وَ النَّوَاهِيِّ قَبَالًا لِلْأَشَاعَرَةِ الْمُسْتَنْكَرَةِ لِلْمَلَكِ فِي الْلَّوْحِ الْإِلَهِيِّ وَ ثانِيَاً: إِنَّ الْأَسْتَاذَ قَدْ نَسِيَ عَنْصَرَ الْطَّلَبِ فَلَوْ اسْتِحَالَ تَعْلُقُ الْإِرَادَةِ بِفَعْلِ الْفَاعِلِ لِمَا اسْتِحَالَ تَعْلُقُ الْطَّلَبِ بِفَعْلِ الغَيْرِ، فَإِنَّ الْمَئَاتِ مِنْ أَوْامِرِ الْمَوْلَى قَدْ تَوَفَّرَ فِيهَا الْطَّلَبُ مُؤَكِّدًا وَ بِلَا ارْتِبَابٍ وَ ذَلِكَ وَفَقَاءً لِتَصْرِيفِاتِ النَّصْوصِ وَ كَلِمَاتِ الْمَحْقِقِيْنِ الْأَصْوَلِيْنِ بِلِ وَ يَدْعَمُ النَّظَرُ الْعُرْفِيُّ فَإِنَّ مُرْتَكَزَهُمْ مِنْ أَوْامِرِ الشَّارِعِ إِنْشَائِيَّةٌ أَنَّهُ قَدْ طَلَبَ مِنَ الْمَكْلَفِ الْإِمْتَالَ لَا مَحْضُ إِخْبَارِهِ عَنِ الْمَلَكِ، بِلِ قَدْ رَتَبَ الْآثَارَ عَلَى الْإِمْتَالِ وَ إِيهَمَ الْمَهْمَلَ حِيثُ قَالَ تَعَالَى: وَ قَلْ أَعْمَلُوا فَسِيرِيَ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَ رَسُولَهُ وَ الْمُؤْمِنُونَ. وَ غَيْرُهَا مِنَ الْآيَاتِ الْوَفِيرَةِ فِي هَذِهِ الْمَضْمَارِ.

